

INFCIRC/1019
29 آب/أغسطس 2022

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرخة 12 آب/أغسطس 2022 وردت من وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا

1- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة 12 آب/أغسطس 2022 من وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا، ملحقاً ببيان مشترك صادر بالنيابة عن إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجزر الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولختنشتاين، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان، وكذلك الاتحاد الأوروبي.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمّم طيه المذكرة الشفوية لكي تطلع عليها جميع الدول الأعضاء.

وفد الاتحاد الأوروبي
لدى المنظمات الدولية في فيينا

NV(2022)081

فيينا، 12 آب/أغسطس 2022

مذكرة شفوية

يهدى وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياته إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ويودُّ أن يطلب من أمانة الوكالة تعميم البيان المشترك الملحق كنشرة إعلامية صادرة عن الوكالة.

ويغتنم وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة ليعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) عن أسى آيات تقديره.

[الختم]

أمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البيان المشترك المؤرخ 12 آب/أغسطس 2022 حول

الوضع في محطة زابوريجيا للقوى النووية

هذا البيان صادر بالنيابة عن إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولختنشتاين، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان، وكذلك الاتحاد الأوروبي.

إنَّ الحرب العدوانية التي يشنُّها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، البلد ذي السيادة، دون استفزاز وبلا مبرر، تُعدُّ انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وإنَّنا نؤكِّد بشدَّة على الأهمية التي تكتسبها الركائز السبع الأساسية للأمان والأمن النوويين، على النحو الذي حدَّده المدير العام للوكالة السيد غروسي. كما أنَّ سيطرة روسيا على محطة زابوريجيا للقوى النووية، أكبر محطة للقوى النووية في أوروبا، أمرٌ يُشكِّل خطراً بالغاً إزاء هذه المبادئ. فنشرُ الأفراد العسكريين الروس والأسلحة الروسية في المرفق النووي يُعتبرُ أمراً غير مقبول وعملاً يتجاهلُ المبادئ المتعلقة بالأمان والأمن والضمانات التي التزم جميع أعضاء الوكالة باحترامها.

وإنَّ وجود القوات العسكرية الروسية في محطة زابوريجيا للقوى النووية يحُول دون وفاء الجهة المشغِّلة والسلطات الأوكرانية بالتزاماتها المتصلة بالأمان النووي والإشعاعي وفقاً للاتفاقيات الدولية ومعايير الأمان الصادرة عن الوكالة، ويحُول دون وفاء الوكالة بولايتها في مجال الضمانات.

وإنَّنا نحثُّ الاتحاد الروسي على القيام على الفور بسحب قواته العسكرية وجميع العاملين غير المأذون لهم الآخرين من محطة زابوريجيا للقوى النووية، ومن محيطها المباشر، ومن جميع أراضي أوكرانيا، وذلك حتى تتمكنَ الجهة المشغِّلة والسلطات الأوكرانية من استئناف ممارسة مسؤولياتها السيادية داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً وحتى يتمكَّن الموظفون الشرعيون القائمون على التشغيل من أداء واجباتهم دون تدخل خارجي أو التعرض للتهديد أو العمل في ظل ظروف قاسية بشكل غير مقبول. ومن شأن ذلك أيضاً أن يمكِّن الوكالة من الاضطلاع بأنشطتها المتصلة بالتحقق وفقاً لالتزامات أوكرانيا المتعلقة بالضمانات، في ظل ظروف مأمونة وأمنة وفي الوقت المناسب.

وإنَّنا ندعم دعماً تاماً عمل الوكالة ومديرها العام من أجل مساعدة أوكرانيا في مجالي الأمان والأمن النوويين وتنفيذ الضمانات مع احترام سيادة أوكرانيا الكاملة على أراضيها وبنيتها الأساسية، خلال هذه الحرب العدوانية التي لا تزال روسيا تشنُّها على أوكرانيا.

وكما أعربَ عنه بالفعل في قرار مجلس المحافظين GOV/2022/17، ما من شكِّ في أنَّ الغزو الروسي وتواصل وجود روسيا في المرافق النووية الأوكرانية يزيدان بشكل كبير من مخاطر وقوع حادثات وحوادث نووية.

وإنَّنا ندين بشدَّة استخدام روسيا معلومات مضلِّلة لمحاولة تبرير أفعالها غير القانونية المرتكبة في أوكرانيا.

وإنَّ المجتمع الدولي سيُحاسِب روسيا على عدوانها، ويجب أن تتحمَّل روسيا المسؤولية الكاملة عن أفعالها غير القانونية المرتكبة في أوكرانيا.